

مثل السؤال عن حقيقة الوصف ولا يتعلق غرضنا بذلك لكن يرد ان  
يقال المعتبر في المايرية هو الجنس القوي المطلق وهم يعدون البشر فضلا  
فلا يرد التركيب والعبارة عن امتداد يعني ان العبارة عن امتداد  
لا نوعان عند الفاعل بوجود الحلا واما عند الصحاح السطوح فالنوع الاول  
فقط وهذا النوع بعد الموجود ويعلم منه بعد الموجود بالمتبادر  
فيكون قدم الخبر من امتداد وجود الخبر وهو خلاف مدبر المتكلمين  
فيكون محلا لحدث لان الحصول في الخبر لا يكون واللاكون في الموجود  
الهيئية عند المتكلمين واما ان يتاوى وينصه ويريد هذا الزيد  
لاظهار البطالان على جميع المتكلمين والافلا تصور زيادة الشيء على  
غيره ونقصا عنه في جميع المتكلمين ثم ان هذا الدليل يبين على تساوي  
الابعاد والالجانان بساكن الخبر المتساوي مع بلزم الجرح لكن  
الكلام في لزوم التساوي باعتبار عرض الاضافة الى شئ فاللذات  
البنية بين الدارين على النسبة الى ما تحتملها وسئل الى ما فوقها  
اما ان ينصف بصفات الكمال وبصفة ان صفات الكمال هي العلم والقدرة  
واخرها اما واللازم من عدمه وفانها تعدوا الواجب ويرد على ان في

ثابتا نسبة صح

من جهة صفات الكمال الواجب والعدم وايضا صفة الكمال هي العلم التام  
والقدرة التامة ونحوهما وهي لا يوجد الا في الواجب واضح الخالف  
بالنصوص الظاهرة في قوله تعالى نعم الملائكة والروح اليه وقوله عم ان الله  
خلق آدم على صورته وقوله تعالى يداه فوق ايدهم اوبول تما وياتي  
صحيح بان يقال الروح الى موضع يتفرق اليه بالطاعة ومعنى الصورة الهيئة  
في العلم والقدرة وغيرها ومعنى اليد القدرة وقد صرح بان المايرية  
ان هذا التصريح يتناقض قوله فلا يمانه علم الخلق بوجوه الوجود اذ فيهم  
منه ان الاشياء في البعض كانه الماندة والتوسيع ما يجي نقصا  
وافتمار الى محضه يريد عليه ان يجوز ان يكون بعض الامور عرقا لبعض  
العلم كما تنتج بان نسبة الى القدرة لا يعلم اليه شيئا في مرتبة هي  
جزئيات بل يعلم اليه شيئا كليها كعلم المنجم بان في ساعة كذا اخصر فلما  
وهذا العلم يستقر في الواقع ويعد ولا يقدركم اكثر من واحد لا يتا  
مذيرب التلافة هو الايجاب والقدرة يتا في الاقول من ان الايجاب  
هو القدرة بمعنى صحة الفعل والترك واما القدرة بمعنى انما فعل وان  
لم يتا لم يفعل فتفصح علمها بين الرقيب الا ان العلمانية يجعلون

1957

Copyright © King Saud University